

المبسوط في فقه الإمامية

[211] يحلف وأسقطه عن جنبته، ثم جاء بعد هذا بشاهد واحد وأراد أن يحلف معه قال قوم له ذلك، وقال آخرون ليس له ذلك كما لو أقام ابتداء شاهدا واحدا ولم يحلف معه، فردت اليمين على المدعى عليه فنكل عنها ولم يحلف، فهل يرد اليمين على المدعى فيحلف مع الشاهد ثانيا؟ على قولين، والأقوى عندي أنه ليس له ذلك لأنه أسقط حق نفسه من الاستحلاف فلا يعود إليه إلا بدليل. المدعى عليه إذا نكل عن اليمين انتقلت اليمين إلى جنبه المدعى، فإن قال المدعى عليه ردوا علي اليمين لأحلف لم يكن له، لأن اليمين كانت في جنبته فأسقطها وانتقلت إلى جنبه غيره، فصارت حقا لغيره فلا يعود إليه، كما أن اليمين لما كانت في جنبته لم يكن للمدعى أن يحلف المدعى عليه. إذا ادعى عليه رجل حقا بجهة خاصة بأن يقول غضبني على كذا، أو اشتريت منه كذا أو أودعته كذا، فإن قال لا حق له علي فإنه يحلف على ذلك، ولا يحلف أنه ما غضب وما أودع، فإن قال ما غضبت ولا أودعت، قال قوم يحلف عليه، وقال آخرون يحلف على أنه لا حق له عليه.
